آثار وانعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

د. عبود زرقين د. توايتية الطاهر
جامعة أم البواقي
tahar0082@yahoo.fr

ملخص:
يهدف هذا المقال إلى تبيان المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، إذ أصبحت تمثل 94 % من النسيج المؤسساتي، وهذا ما يجعل هذا القطاع عرضة للمنافسة الأجنبية نتيجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على اقتصاد السوق من جهة، ومحاولة والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد من خلال الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى، وما يطرح هذا الانضمام من تحديات على الاقتصاد بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة تستوجب البحث والاهتمام، من أجل التخفيف والحد من الآثار السلبية وإثراء الآثار الايجابية برفع مستويات الكفاءة والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات من خلال ما تتوفر عليه الجزائر من ميزات نسبية علميا وتكنولوجيا في هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأهيل ،التنافسية، المنظمة العالمية للتجارة.

Abstract
This article deals with the importance of small and medium-sized enterprises which represent 94% of enterprises in Algerian. This economic sector is susceptible to foreign competition the joining the World Trade Organization may pose some challenges on these enterprises. This in fact leads us to make much attention in order To foster the positive aspects of such enterprises and create high level competence and competition among them given that the economic sector In Algeria witnesses scientific and technological progress.
Key words: *small and medium-sized enterprises, qualification, Competitiveness, the World Trade Organization.*

مقدمة

أفرزت التحولات العالمية توجهات جديدة في أغلب جوانب نظريات التنمية الاقتصادية، ومن هذه الجوانب بروز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية للدول، وقد أدركت الكثير من الدول العربية هذه الحقيقة ، غير أن التحولات الاقتصادية الجارية في العالم جعلت هذا النوع من المؤسسات في مواجهة المنافسة الشديدة من قبل المؤسسات المتطورة ، وخاصة أن معظم الدول العربية قيد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والكثير منها أمضى أو في طريق إمضاء أتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي، ومن بينها الجزائر التي شرعت في عملية تأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، بتطبيق برنامج أعد خصيصا لذلك من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، حيث تقوم الوزارة المكلفة بهذا القطاع، بإعداد برامج تأهيل مناسبة بغية تحسين القدرة التنافسية لهذه المؤسسات، وترقية المنتوج الوطني ليتوافق مع المعايير الدولية ويتمثل هذا البرنامج في مجموعة من إجراءات دعم المؤسسات ومحيطها، لمعالجة المشاكل والصعوبات التي تواجها سواء تلك النابعة من داخلها نتيجة لضعف تسيير وظائف المؤسسة لقلة الكفاءات، أو تلك الناتجة عن محيط المؤسسة والتي تتمثل في العراقيل الإدارية و المالية.

إشكالية البحث:على الرغم مما يعانيه الاقتصاد الجزائري من إختلالات هيكلية غير مرغوبة في عملية التنمية وما تمخض عنها من انحرافات في مسار نمه الاقتصادي وتراجع في فعالياته الاقتصادية فانه يسعى جاهدا في ظل التوجهات الجديدة للاندماج في الاقتصاد العالمي بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والإشكالية في هذا المجال تتمحور حول مدى استعداد الجزائر في ضوء وضعها الاقتصادي الحالي أن يتيح لها الانضمام للاستفادة من الامتيازات التي تقدمها المنظمة للدول النامية.

الاشكالية

من خـلال هذا الطرح يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية لهذه البحث على النحو التالي:

ماهي الآثار والانعكاسات المحتملة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

وحتى نستوفي الإجابة عن هذا التساؤل الجوهري، علينا أولا الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

ماهيـــــة المؤسسات الصغيـرة والمتوسطـــــــة في الجزائر ؟

ماهيـــــة المنظمـــــة العالميـــــــــــة للتجارة ؟

هل نجحت الجزائر في إنجاز مسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما هي مختلف الآثار والانعكاسات المحتملـــة علـــى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

فرضيات البحث

من أجل بلوغ أهداف البحث والإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، فإننا نعمل على اختبار الفرضيات التالية:

عملت سياسة الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ مطلع التسعينيات إلى الاهتمام بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها وترقيتها من خلال إدماجها في مسار التنمية، كحل بديل للمؤسسات الصناعية الضخمة العاجزة.

جاءت المنظمة العالمية للتجارة بأجهزتها الجديدة وسائلها وتنظيماتها لتغطي النقص الذي كان في اتفاقية " GAAT" لأن طريقة تسيرها تسمح للدول الأعضاء بالدفاع عن حقوقهـا ومصالحها.

قرار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يدخل ضمن إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تسمح بمعالجة الإختلالات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا تم تأهيلها وفقا لمقتضيات الانضمام .

الآثار والانعكاسات المرتقبة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تكون ايجابية على المدى الطويل، إذا تم استغلال الفرص المتاحة بشكل جيد.

أهداف البحث

تهدف هذا البحث إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة وعلى الأسئلة الفرعية، ويرمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائـر.
- دراســـــة قيام وانشاء منظمـــة التجـــارة العالميـــة .
- دراسة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الجزائر.
- تبيان مكانة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني و تحديد أهم الرهانات والتحديات التي تواجهها خاصة بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- دراسة التنافسية والميزة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- بإبراز بعض الآثار الاقتصادية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد إمضاء الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومسعى انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- تقييم مدى أهمية انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة في ضوء وضعها الحالي وتحديد العقبات التي تقف أمام ذلك.
- بلورة مجموعة من السبل والمقترحات التي يمكن من خلالها تأهيل الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي بما يجعله قادرا على تحقيق المكاسب المرجوة وتفادي السلبيات المتوقعة جراء الانضمام المبكر.

دوافع اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار الموضوع نذكر منها ما يلي:

- الرغبة في دراسة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- إمكانية وخصوبة البحث في الموضوع والرغبة الشديدة في تحليله، لأنه هناك بلدان قد خصصت لدراسة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على اقتصادياتها مجالس خاصة ومكاتب دراسات متخصصة حتى تتمكن من رسم سياساتها الاقتصادية.

- الرغبة في دراسة المنظمة العالمية للتجارة ، ومعرفة مختلف أسرار وخفايا هذه المنظمة ومدى تأثيرها على السياسات الاقتصادية الوطنية للدول الأعضاء.

- التخوفات التي أبدتها عدة أطراف من جراء انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، لأنه لا توجد منتجات داخلية تستطيع منافسة المنتجات الخارجية وسقوطها في فخ الإغراق على المدى القصير.

منهج البحث

من أجل الإجابة على الأسئلة الواردة في الإشكالية اقتضت طبيعة البحث وخصوصية الموضوع التعامل مع عدة مناهج بطريقة متكاملة ومتناسقة من أجل الإلمام بمحاور البحث، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بغرض تحليل الجداول والإحصاءات وربطها بالأهداف الاقتصادية العامة، بالإضافة إلى محاولة استخدام المنهج الاستقرائي خلال تناولنا تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بوضع إطار نظري واف يتم فيه توضيح التعاريف المتعلقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والتنافسية مع بيان كيفية مواجهة المنافسة الشديدة من قبل المؤسسات المتطورة .

أدوات البحث المستخدمة: تم الاستعانة بأسلوب البحث الأكاديمي، الذي يعتمد على المراجع المختلفة مثل الكتب والدوريات والدراسات المقدمة في هذا الموضوع، بالإضافة إلى الاستعانة ببعض الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالاتصال ببعض الهيئات والإدارات الرسمية في الجزائر من أجل جلب الإحصائيات الأخيرة.

حدود البحث

لقد اشتملت دراستنا على الحدود المكانية لأنها تناولت دراسة التجربة الجزائرية في مجال الاهتمام بتأهيل وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الانضمام المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة للانفتاح على الاقتصاد العالمي ومسايرة التطورات والمستجدات العالمية .

هيكل البحث

حاولنا من خلال بحثنا هذا المحافظة على التسلسل المنطقي و التدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان، لذلك قمنا بتقسيم البحث إلى ستة محاور.

أولا، واقـــــع المؤسسات الصغيرة والمتوسطـــة فـــي الجزائر.

ثانيا، تنافسية المؤسسات الصغيـــــــــــرة والمتوسطـــــة.

ثالثا، قيام وتطـــــــــــــور المنظمة العالمية للتجارة.

رابعا، مسار انضمام الجزائـــــــر إلى منظمـــــة التجارة العالمية.

خامسا،الآثار المحتملة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطـة.

خاتمة البحث والاستنتاجات والتوصيات

أولا، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطـــة في الجزائر

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد إلى آخر وهذا نتيجة لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والإمكانيات التكنولوجية بين هذه البلدان، وكذا اختلاف المعايير المستخدمة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المعايير(الكمية) عدد العمال، حجم رأس المال قيمة المبيعات ، قيمة الصادرات أو الواردات، و(المعايير النوعية) طبيعة الملكية والإدارة([1])، أما في الجزائر فقد قدمت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة2001 تعريف يركز على حجم هذه المؤسسات، والذي يشمل عدد العمال، رقم الأعمال، والحصيلة السنوية والتي تعبر على آخر نشاط مقفل خلال سنة، وقسمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري إلى ثلاثة أنواع هي:

المؤسسة المصغرة: هي المؤسسة التي تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال، وتحق رقم أعمال أقل من (20) مليون دينار، ولا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار.

المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي تشغل مابين 10 إلى 49 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (200) مليون دينار، ولا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار.

المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي تشغل مابين 50 إلى 200 عاملا، ويكون رقم أعمالها محصور بين مائتي (200) مليون ومليار (2) دينار، وتكون مجموع حصيلتها السنوية مابين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار دينار([2])،.ويمكن تمثيل الأنواع الثلاثة في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: يمثل أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري .

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
مؤسسة متوسطة	50 إلى 200	محصور بين (200) مليون ومليار (2) دينار	محصورة بين (100) و (500) مليون دينار
مؤسسة صغيــرة	10 إلى 49	اقل من (200) مليون دينار	اقل من (100) مليون دينار
مؤسسة مصغرة	(1) إلى (9)	أقل من (20) مليون	اقل من (10) ملايين دينار.

المصدر: القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية رقم 77 المؤرخة في 15 ديسمبر 2001، ص 6.

برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

قبل التطرق إلى هذا البرنامج يجب أولا معرفة مفهوم تأهيل المؤسسات.

مفهوم التأهيل: وردت عدة تعاريف خاصة بمفهوم التأهيل تختلف في صياغتها من مفكر إلى آخر ومن كاتب إلى آخر، ولكن تتفق جميعا على أن " التأهيل يعتبر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي لتكون في مستوى المؤسسات المنافسة لها حتى تضمن شروط كسب حصة في السوق المحلية والدولية ".

برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الجزائر: يعتبر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منعطفا هاما في تاريخ الإصلاحات الاقتصادية التي سطرتها الحكومة الجزائرية، حيث كان من أبرز أهدافه تحقيق النمو والتوازن على المستويين الداخلي والخارجي عن طريق تشجيع الاستثمار

ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار غطاء مالي بقيمة مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2014 ، وهو يتكامل مع البرامج القطاعية للوزارات والهيئات الأخرى المكلفة بترقية المنظومة المؤسسية الاقتصادية، كما يسعى إلى ضمان استمرارية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحافظة على مكانتها في السوق والتأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق ويشتمل البرنامج على مرحلتين هما هما([3]):

مرحلة تكييف المحيط : وتمتد على مدى 5 سنوات من 2001 إلى غاية 2005.

مرحلة الضبط والتنفيذ: وتمتد على مدى 9 سنوات من 2006 إلى غاية 2014

وتجدر الإشارة إلى أن عملية التأهيل لا يتعين أن تمنح لكل أنواع المؤسسات الناشئة وإنما فقط للمؤسسات التي تتوافر لها مقومات النجاح في المستقبل إذا تم مساعدتها وتأهيلها وتخضع للشروط التالية:

أن تكون مؤسســــــــة جزائرية وتنشــط منذ سنتين.

إن تنتمي إلى قطاع المؤسسات الصغيـــــرة والمتوسطــة.

المؤسسات التـــــي تتميـــــز بوضع مالـي متوازن.

المؤسسات التي لها القدرة على تصدير وتسويق منتجاتها وخدماتها.

المؤسسات التي تمتلك قدرات تنموية أو لها معايير التنمية التكنولوجية.

أهداف برنامج التأهيل: يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

السعي إلى ضمان استمرارية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحافظة على مكانتها في السوق الوطنية وضمان حصة لها في السوق الدولية في ظل المناخ التنافسي؛

تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات على مستوى السعر، النوعية، الإبداع، من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجال التسيير والإدارة، و الالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية؛

تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة للمساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحيازة على القواعد العامة لمعايير التقييس الدولي للرفع من الكفاءة الإنتاجية لهذه المؤسسات . ([4])

التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي، أفرزت تغيرات مهمة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فعلى ضوء التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات العمومية الكبيرة، أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم ونمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي سنة 1994، وتم في السنة نفسها إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما انعكس إيجابا على تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك حسب الجداول التالية:

الجدول رقم 02: يمثل تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لفترة (1991- 2004)

السنـــــوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
عدد المؤسسات	22382	20207	23207	26212	126365	127000	118000
السنـــــوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
عدد المؤسسات	137846	159507	168380	179893	189552	207949	312 959

المصدر: التقرير السنوي لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، 2004 ، ص 20.

الجدول رقم 03: يمثل تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التشغيل للفترة (2004-2007)

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات للسنوات			
	2004	2005	2006	2007
المؤسسات الخاصة	225 449	245 842	269806	293 946
المؤسسات العمومية	778	874	739	666
نشاطات الصناعة التقليدية	86 732	96 072	106222	116347
مجموع للمؤسسات	312 959	342788	376767	410 959
المساهمة في التشغيل	838 504	1.157.856	1.252.647	1.355.399

المصدر : نشريه المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2007، ص 48.

الجدول رقم 04: يمثل تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التشغيل للفترة (2008-2012)

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات للسداسيات من كل سنة				
	2008	2009	2010	2011	2012
المؤسسات الخاصة	392013	455398	369319	391761	420117
المؤسسات العمومية	626	591	557	572	557
نشاطات الصناعة التقليدية	126887	169080	249196	266976	291164
مجموع للمؤسسات	519526	625069	619072	659309	711838
المساهمة في التشغيل	1.540.209	1.649.784	1.620.000	1.724.197	1.848.117

المصدر : نشريه المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2013، ص 60.

ومن خلال المعطيات المبينة في الجداول رقم 02 ، 03 ، 04 نلاحظ أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر خلال الفترة (1991-2012) حيث بلغ سنة 1991 تعداد 22382 مؤسسة، ثم انخفض إلى 20207 سنة 1992 ليرتفع بنسب قليلة خلال سنة 1993 و 1994، لزيد بنسبة كبيرة سنة 1995 من 26212 سنة 1994 إلى 126365 سنة 1995 هي السنة التي تطور وازداد فيها عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو أكبر تطور شاهدته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ، وهذا بسبب الاهتمام والعناية التي أولتها الدولة الجزائرية لهذه المؤسسات خلال هذه السنة التي تم فيها إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي أول دولة عربية انفردت بهذه الوزارة، أما باقي السنوات فنلاحظ زيادة مستمرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية سنة 2000 إذ وصل إلى تعداد 167602 مؤسسة خاصة و778 مؤسسة عمومية، وبقيت هذه الزيادة مستمرة إلى غاية سنة 2012 حيث وصل في هذه السنة تعداد 711838 مؤسسة منها 711281 مؤسسة خاصة و557 مؤسسة عمومية، وبمقارنة بين سنتي 2000 و2012 نلاحظ أن تعداد المؤسسات تضاعف 04 مرات أي بزيادة قدرها 573992 وبنسبة تقدر بـ 25.5%، وهذا راجع إلى القوانين الصادرة في مجال ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى البرامج الاقتصادية الثلاثة لدعم الإنعاش الاقتصادي التي سطرتها الحكومة الجزائرية خلال الفترة (2001-2014) والتي خصصت لها قيمة 451 مليار دولار، بالإضافة إلى برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها الذي يعتبر منعطفا

هاما في تاريخ الإصلاحات المؤسساتية التي سطرتها الحكومة الجزائرية خلال الفترة (2001-2014)، حيث كان من أبرز أهدافه تحقيق النمو والتوازن على المستويين الداخلي والخارجي عن طريق تشجيع الاستثمار ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار غطاء مالي بقيمة مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2014، وبهذا أصبحت المؤسسات المصغرة تستحوذ على الغالبية العظمى من المؤسسات والمؤشرات، إذ أصبحت تمثل 94 % من نسيج المؤسسات، و48 % من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، و56 % من اليد العاملة الناشطة حسب إحصائيات سنة 2012، وهذا راجع إلى الإمكانيات التي أولتها الحكومة الجزائرية إلى هذا القطاع من أجل أن تضمن لها مكانة في الأسواق الخارجية، خاصة مع واقع انفتاح الحدود بعد إمضاء اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، وتقدم مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية التجارة ([5]).

ثانيا: تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعريف التنافسية حسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتمحور تعريف التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الداخلية والخارجية، فالتعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها: القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من كفاءة من المؤسسات الأخرى" ([6]).

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE): تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنافسية على أنها: "المدى الذي من خلاله تنتج المؤسسة في ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل".([7])

أنواع التنافسية حسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : للتنافسية عدة أنواع نذكر منها:

تنافسية التكلفة أو السعر: فالمؤسسة ذات التكاليف الأرخص تتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ويدخل هنا أثر سعر الصرف.

التنافسية النوعية: وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الإبداع التكنولوجي، فالمؤسسة ذات المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، والأكثر ملائمة للمستهلك والسمعة الحسنة في السوق، تتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعر من سلع منافسة.

التنافسية التقنية: حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.

مؤشرات قياس تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مؤشرات لقياس تنافسينها ومن أهم هذه المؤشرات هي:

الربحية : تشكل الربحية مؤشراً كافياً على التنافسية الحالية، وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشراً على التنافسية إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها، أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصتها من السوق، ولكن يمكن أن تكون تنافسيةً في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع، وبذلك فإن تنافسيتها الحالية لن تكون ضامنة لربحيتها المستقبلية.

تكلفة الصنع : تكون المؤسسة غير تنافسية حسب النموذج النظري للمنافسة النزيهة إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق، ويعزى ذلك إما لانخفاض إنتاجيتها أو عوامل الإنتاج مكلفة كثيرا، أو السببين السابقين معاً، وإنتاجية ضعيفة يمكن أن تفسر على أنها تسيير غير فعال، كل هذا في حالة قطاع نشاط ذو منتجات متنوعة، أما إذا كان قطاع النشاط ذو منتجات متجانسة فيمكن أن يعزى ذلك إلى كون تكلفة الصنع المتوسطة ضعيفة مقارنة بالمنافسين.([8])

الإنتاجية الكلية للعوامل: تقيس الإنتاجية الكلية للعوامل الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج، كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية مثل أطنان من الورق أو أعداد من السيارات، فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئاً حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المؤسسة.

الحصة من السوق : من الممكن لمؤسسة ما أن تكون مربحة وتستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعوائق تجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمؤسسات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة عند تحرير التجارة أو بسبب أفول السوق، ولتقدير الاحتمال لهذا الحدث يجب مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها الدوليين المحتملين. ([9])

الانتقال من التنافسية الى الميزة التنافسية للمؤسسات :

مفهوم الميزة التنافسية: تمثل الميزة التنافسية العنصر الاستراتيجي الحرج، الذي يقدم فرصة جوهرية للمؤسسة، من أجل تحقيق ربحية متواصلة بالمقارنة مع منافسيها([10])، حيث تنشأ هذه الميزة بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة وأكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، وهذا ما يجعلها في وضع متميز يسمح لها بتقديم منتجا متميزا بأسلوب أنجح من منافسيها، من خلال انخفاض تكلفة عملياتها التي تمكنها من تقديم منتجات تصارع في جودتها ما يقدمه المنافسون مع بيعها بسعر أقل.([11])

مراحل تطور الميزة التنافسية في المؤسسات: يرى" بورتر" أن الميزة التنافسية تمر بأربع مراحل، تختلف هذه المراحل في خصائصها، وأوضح أنه ليس من الضروري أن تمر الميزة التنافسية بجميع هذه المراحل، وكذلك ليس ضروريا ترتيبها ([12]) وقد لخصت المراحل الأربعة في الشكل التالي:

شكل رقم 01 :مراحل تطور الميزة التنافسية

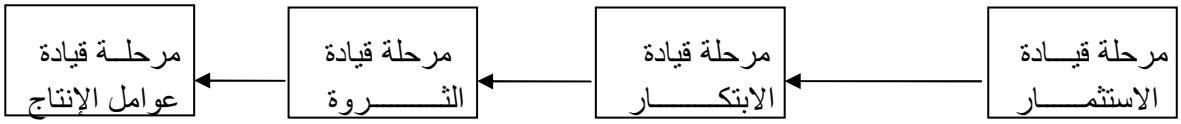

المصدر: عاطف عبيد، تقرير حول الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، جامعة حلوان، مصر،1999.ص 5.

من خلال الشكل أعلاه، يتضح أن المراحل الثلاث الأولى تمثل الارتقاء المتوالي للميزة التنافسية، أما المرحلة الرابعة والأخيرة فتمثل تراجع وتدهور الميزة التنافسية، وفيما يلي شرح لكل مرحلة على حدة.

مرحلة قيادة عوامل الإنتاج: حيث تعتمد الميزة التنافسية في هذه المرحلة على عوامل الإنتاج، وذلك نظرا لأن تكلفة الإنتاج تلعب دورا مهما في المنافسة، وهذا ما يجعل المؤسسات تنتهج إستراتيجية المنافسة السعرية في هذه المرحلة، مما يجعل الميزة التنافسية ذات طبيعة غير مستقرة.

مرحلة قيادة الاستثمار: هذه المرحلة مبنية على قدرة الدولة ومؤسساتها على الاستثمار بشكل متواصل، ومن ثم القدرة على الصمود أمام المنافسين حيث يتم تخفيض التكاليف من خلال الاستثمارات المحلية وتحسين جودة المنتج وجذب الطلب بشكل عام ([13]).

مرحلة قيادة الابتكار: تعتمد هذه المرحلة على الابتكار والمهارات والتكنولوجيا الأكثر تعقيدا لخلق الميزة التنافسية، وهنا يقل دور المنافسة السعرية المسندة إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، ويزداد دور المنافسة المعتمدة على التكنولوجيا والتمييز، من أجل تهيئة البيئة التنافسية التي تساعد على نسج خيوط الابتكار والتطوير.

مرحلة قيادة الثروة: تمثل هذه المرحلة بداية تراجع وتدهور الميزة التنافسية، نظرا لتراكم الثروة التي تحققت في المراحل الثلاثة السابقة، ورغبة المؤسسات في المحافظة على الاستثمارات والابتكارات دون الاهتمام بالتطوير، وهذا ما يجعلها تفقد ميزتها التنافسية في الأسواق الدولية نظرا لانحصار المنافسة المحلية نتيجة الرغبة في المحافظة على الوضع القائم، ومن ثم تفقد المؤسسات المحلية ميزاتها التنافسية لصالح المؤسسات الأجنبية ([14]).

دورة حياة الميزة التنافسية في المؤسسات: كلما كان حجم الميزة التنافسية أكبر، كان ذلك عائقا أمام المنافسين للتغلب عليها أو تقليدها، لذا يجب على المؤسسة مراقبة وتتبع دورة حياة الميزة التنافسية لإجراء التحسينات المناسبة في الوقت المناسب، وعموما تمر دورة حياة الميزة التنافسية بنفس المراحل التي تمر بها دورة حياة المنتجات، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكـل رقم (02): يمثل دورة حياة الميزة التنافسية

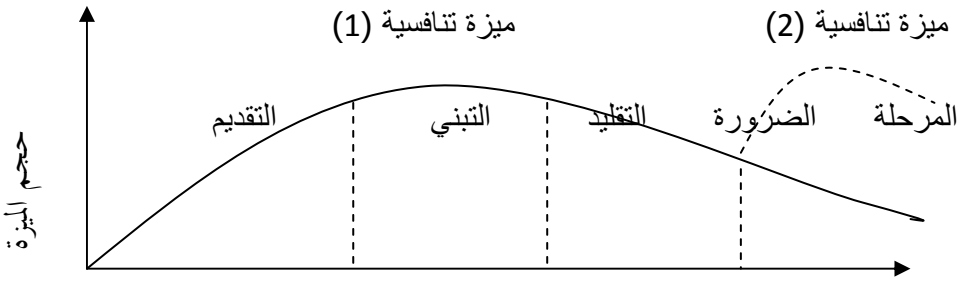

المصدر: نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب، دون. طبعة، مصر،1998، ص86

مرحلة التقديم: تمثل أطول المراحل بالنسبة للشركة المنشئة للميزة التنافسية، لكونها لا تحتاج الكثير من التفكير والاستعداد المادي والمالي، وتعرف الميزة التنافسية مع مرور الزمن انتشارا أكثر فأكثر، ويرجع ذلك للقبول الذي تناله من قبل عدد متزايد من العملاء.

مرحلة التبني: هنا تعرف الميزة نوعا من الاستقرار من حيث الانتشار، لأن المنافسين بدؤوا يركزون عليها، وتكون الوفرات هنا أقصى ما يمكن.

مرحلة التقليد: يتراجع حجم الميزة وتتجه تدريجيا إلى الركود لكون المنافسين قاموا بتقليد ميزة الشركة، وبالتالي يتراجع تفوقها عليهم ومن ثم انخفاض في الوفرات.

مرحلة الضرورة: هنا تظهر ضرورة تحسين الميزة الحالية وتطورها بشكل سريع، أو إنشاء ميزة جديدة على أساس مختلف تماما عن الميزة الحالية.

وإذا لم تتمكن الشركة من التحسين أو الحصول على ميزة جديدة، فإنها تفقد أسبقيتها تماما وعندها يكون من الصعوبة العودة إلى التنافس من جديد.([15])

ثالثا: قيام وتطور المنظمة العالمية للتجارة

تعريف المنظمة العالمية للتجارة: لقد اعتمدت في مراكش عام 1994 (الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة الأورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف) واستعرضت المفاوضات سبع سنوات تباينت فيها المواقف وتصادمت فيها مواقف مجموعات الدول المتخلفة، وشاركت في الجولة 122 دولة ، من بينها 10 دول عربية اكتسبت صفة العضوية في المنظمة كل من مصر، المغرب، تونس، موريتانيا، الأردن، السعودية، الكويت، البحرين، قطر، والإمارات العربية المتحدة، ومن الدول العربية التي تمتعت بصفة مراقب كل من ، الجزائر ، لبنان، السدان، عمان واليمن.

وتعتبر هذه الاتفاقية مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية، وغير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة، كباقي المنظمات الدولية الأخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، و تختلف عنهما، حيث أنه يتم اتخاذ القرارات فيها بمشاركة كل الأعضاء، سواء من خلال الوزراء أو المسؤولين ، وتعقد مؤتمرات وزارية دورية ،

تتلاءم دائماً وطبيعة المرحلة ، وكانت بمثابة المحطات التي تتزود بها المنظمة العالمية للتجارة حيث كان يعالج في كل مؤتمر أهم المستجدات العالمية التي لها تأثير مباشر على المنظومة التجارية العالمية، وعقدت المنظمة العالمية للتجارة سبع مؤتمرات وزارية منذ نشأتها إلى غاية سنة 2009 .([16]).

مهام وأهداف ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة: تحتوي على عدة مهام وأهداف ومبادئ نذكر منها

مهام المنظمة العالمية للتجارة: إن مهام منظمة التجارة العالمية ليست سهلة على الإطلاق في محيط تسوده سياسة الحماية التي تضعها بعض الدول والصراع التجاري الدولي، وبغية تفادي الصراع بين الدول برزت الحاجة إلى تكييف الحوار وإتباع أفضل الطرق لحل الصراع والنزاعات بطريقة سلمية من خلال المهام التالية:

تقوم بتسيير الاتفاقيات الخاصة المتعلقة بالقطاعات الجديدة، كالخدمات وجوانب الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

تقديم المعلومات والمساعدات التقنية للدول الأعضاء عن طريق خبرائها بمتابعة وتحليل وتنفيذ المراجعات الدورية للسياسات التجارية التي تنتهجها هذه الدول.([17])

توفير منتدى دولي للتفاوض والحوار بين الدول فيما يتعلق بالمفاوضات التجارية المحددة في الاتفاقيات التي تدخل في نطاق اختصاصها والواردة في ملاحق هذه الاتفاقية وتفعيل نتائج المفاوضات التي يقررها المؤتمر الوزاري للمنظمة.

مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها في إطار اتفاقيات المنظمة.

الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية ويتولى هذه المهمة المجلس العام بالمنظمة.

التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والوكالات الملحقة بهما وذلك من اجل تنسيق السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي، هذا فضلا عن بعض الموضوعات الجديدة التي دخلت ضمن المعايير التي تتبعها بعض الدول المانحة في تقديم المساعدات الاقتصادية، مثل احترام حقوق الإنسان والحافظ على البيئة.

تنفيذ المراجعات الدورية للسياسات التجارية بين الدول الأعضاء، بهدف تعزيز المنافسة العادلة ومنح الدول النامية والأقل نموا معاملة تفضيلية.

خفض أو إزالة الحواجز الجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية، وإقرار مبدأ المفاوضات كأداة لتسوية النزعات التجارية، وتوفير حرية التحرك لرؤوس الأموال والنفاذ إلى الأسواق. ([18])

التحرير التدريجي للتجارة من خلال المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وقد بدأت فعلا جولة جديدة من المفاوضات في كانون الثاني 2000 في القطاع الزراعي والخدمات تهدف إلى تحقيق مستوى أعلى من التحرير ودخول الأسواق.([19])

أهداف المنظمة العالمية للتجارة: للمنظمة العالمية للتجارة عدة أهداف نذكر منها:

خلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

منح الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة بمنحها فترة سماح أطول من تلك الفترة الممنوحة للدول المتقدمة للسماح لها بالاندماج في اقتصاد السوق.([20])

الزيادة في الإنتاج والتجارة العالمية والاستخدام الأمثل والتوظيف الكامل للموارد العالمية في إطار التنمية المستدامة.([21]).

توسيع إنشاء أنماط جديدة للتقسيم الدولي للعمل و زيادة نطاق التجارة العالمية.

تحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء نضام الحصص، والحد من دعم الصادرات، ومكافحة سياسة الإغراق

حل الخلافات التجارية الدولية عن طريق إدخال قوانين جديدة لتسوية كل النزاعات. ([22])؛

مبادئ المنظمة العالمية للتجارة: يمكن تلخيص مبادئ المنظمة العالمية في النقاط التالية:

عدم التمييز في المعاملات للتجارة: حسب المادة الثانية من الاتفاقية فإن المنتج المستورد من أي دولة متعاقدة يعامل بالطريقة نفسها التي يعامل بها المنتج المستورد من أي دولة متعاقدة أخرى، أي أن التعامل بين الأعضاء المتعاقدين في المنظمة يكون بنفس المعاملة دون تمييز في ما يخص استيراد السلع.([23])

مبدأ الحماية من خلال التعريفة التجارية: إذا اقتضت الضرورة يمكن للدولة أن تحمي تجارتها عن طريق التعريفة الجمركية ، وليس بإجراءات تقييدية أخرى كالقيود الكمية.

مبدأ إعطاء امتيازات للدول النامية: وذلك لزيادة حصة الدول النامية في التجارة الدولية، وتحفيز سعيها للوصول إلى الأسواق العالمية.

مبدأ المشاورات والمفاوضات التجارية: تعمل المنظمة على حل المشاكل عن طريق المفاوضات التجارية وذلك لدعم النظام التجاري العالمي على أساس جماعي.

مبدأ الشفافية: ويقصد به ضرورة اعتراف أعضاء المنظمة بأعمال الكشف والإفصاح عن القرارات الحكومية ذات الصلة بالتجارة ، سواء تعلق الأمر باقتصاديات الدول الأعضاء أو النظام التجاري متعدد الأطراف.([24])

مبدأ الالتزام بالتعريفة الجمركية: لا يتم فرض رسوم جمركية مرتفعة تضر بالدول الأعضاء.

مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية: يشترط هذا المبدأ على الدول المتقدمة على تقديم مزايا تفضيلية إلى الدول النامية دون المطالبة بالمثل، وذلك بهدف توفير الظروف الملائمة لتنمية هذه البلدان.([25])

رابعا: مسار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

عوائق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: رغم المحاولات التي قامت بها الجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كإصدار المرسوم التشريعي رقم 93/21 الذي يهدف إلى تطوير استثماراتها وكان هذا في مجال المحروقات وكذا القيام بعدة تعديلات خاصة بقانون الجمارك، كل هذه الإجراءات لم تشفع لها بالانضمام لان لعملية الانضمام عدة عوائق ومشاكل نكر منها:

تأخر تطور الاقتصاد الزراعي خاصة وأن الدعم الذي تقدمه الدولة لهذا القطاع ضعيف جدا مقارنة بما تقدمه الدولة الغربية لقطاعها الزراعي.

النسيج الصناعي غير قادر على المنافسة حيث أن المنتجات الصناعية مازالت لم تصل إلى مستوى المنتجات الأجنبية من حيث الجودة والسعر.

التجارة الخارجية مازالت محتكرة من طرف القطاع العام، رغم بعض التحرير الذي حدث في السنوات الأخيرة، وهو أمر يتنافى مع الفلسفة التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة، كما أن الميزان التجاري خارج المحروقات مستمر في العجز لا يمكن الاعتماد عليه في جلب العملة الصعبة.

الاعتماد شبه كلي على استيراد الموارد الغذائية بما يكلف الدولة الأموال الكثيرة.

ضعف العملة الوطنية وتخفيضها في كل مرة، أدى إلى اللجوء إلى استيراد المواد المصنعة وبيعها في السوق مباشرة للحصول على أرباح بسرعة و بسهولة.

قطاع الخدمات رغم امتلاكه لبعض المؤهلات إلا أنه مازال بعيد عن المنافسة. ([26])

تضييق الخناق على المفاوض الجزائري وتقليص صلاحياته بحيث يغلب في تفاوضاته الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي، الشيء الذي طرح على طاولة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي فيما يخص اتفاقية الشراكة، وهذا يؤدي بالتأكيد إلى تنازلات وتضحيات كبيرة، وعليه يمكن تحقيق نتائج إيجابية في المجال السياسي ولا يمكن ضمان نفس النتائج في المجال الاقتصادي.

إن المشاكل السياسية والاقتصادية التي عانت منها الجزائر خاصة في العشرية الأخيرة، والتي أدت إلى التغيير المستمر للحكومات والقوانين واختلاف المعطيات المقدمة إلى المنظمة، وكذلك عدم قدرتها على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة.

كل هذا أدى إلى تأخير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى هذا فإن عدم تطبيق الإصلاحات والتعهدات التي قدمتها الجزائر أثرت سلبيا على ملفها، والذي راجعته عدة مرات.([27])

جـــولات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة: تتزايد أهمية هذا الموضوع من منطلق أن الجزائر على عتبة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، بحيث وضعت الجزائر برنامج للإصلاح الاقتصادي من خلال بداية تحرير تجارتها الخارجية بفتح أسواقها للسلع والخدمات الأجنبية، ومحاولة اندماجها في النظام التجاري العالمي الجديد من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما يطرح هذا الانضمام من تحديات على الاقتصاد بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة تستوجب البحث والاهتمام، لأن عملية الانضمام ليس غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتحديد أهداف السياسة التنموية الوطنية، والتي يجب تحديدها بوضوح قبل البدء في عملية الانضمام، التي يترتب عليها عدة تنازلات والتزامات، وفي مايلي يمكن استعراض أهم المحطات والجولات التي قطعتها الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة. ([28])

الجولة الأولى: انعقدت في مارس 1996 ومن أهم ابرز المواضيع التي ناقشتها تتمثل في:

تم إيداع طلب الانضمام في سياق تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي (FMI) في إطار اتفاق التمويل الموسع.

قدمت في هذه الجولة الحكومة الجزائرية سنة 1996 مذكرة تضم وصف كامل للنظام التجاري الخارجي والنظام المؤسساتي بما في ذلك التنظيم السائد في المحاكم، وقد وزع هذا الملف على كل أعضاء المنظمة.

أسست في هذه الجولة لجنة دائمة في أكتوبر 1996، برئاســة وزير التجـارة، وأثناء المفاوضات المتعددة الأطراف تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة، حيث تم تقديم إجابات من قبل الوفد الجزائري لأهم الأسئلة المطروحة.([29])

الجولة الثانية: بدأت مفاوضات هذه الجولة سنة 1999، وكانت مواضيع التفاوض فيها تتمحور حول مختلف القطاعات، لكن فشل مؤتمر سياتل حال دون متابعة المفاوضات، وتم تأجيلها إلى تاريخ لاحق.

وخلال هذه الجولة استفاد الوفد الجزائري من دورات تكوينية في السياسات التجارية بمقر المنظمة ووجهت انتقادات حول الملف الجزائري من قبل خبراء المنظمة وتم تعيين السيد "حميد تمار" على رأس وزارة التجارة لإعادة صياغة ملف طلب العضوية .([30])

الجولة الثالثة: انعقدت في فيفري 2002 ومن أهـم ابـرز المواضيع التي ناقشتها تتمثل في:

لقد تم في هذه الجولة تحرير كل مــن قطـــاع الاتصال، السياحـــة، الطاقـــة والمناجم.

تم التطرق إلى اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، ليجعل الجزائر اقتصادها مفتوح وقادر على المنافسة الأجنبية وهو ما يساعدها على تسريع عملية الانضمام.

وجهت في هذه الجولة عدة انتقادات للسياسة الاقتصادية الجزائرية لعدم ضبط المعطيات التجارية والاقتصادية وعدم مطابقة عدة قوانين وتشريعات مع تلك المعتمدة لدى منظمة التجارة العالمية، لذلك قررت الجزائر إعادة صياغة المذكرة بما يتماشى مع الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية من قبل المنظمة.

الجولة الرابعة: انعقدت في نوفمبر 2002 ومن أهم ابرز المواضيع التي ناقشتها تتمثل في:

إثارة قوانين حماية الملكية الفكرية والصراع ضد التزييف الذي مازال حاصلا في الأشياء المخترعة،

إثارة مواضيع حول التسعيرة الجمركية .

الإبقاء على ثلاثة أسعار تجارية ثابتة للقوانين الجمركية وهي (5%، 15%، 30%) مع تساهل في السعر الثابت التجاري الأعلى،(30%) كما أقر إخضاع التخفيضات المتعلقة بالواردات التجارية إلى تشريع جزائري يتطابق مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة.

إعداد ومناقشة 12 نص قانوني وتم الموافقة على 11 منها من طرف أعضاء المنظمة.([31])

الجولة الخامسة: انعقدت في مارس 2003 وضم الوفد المكلف بإدارة المفاوضات 70 عضو ممثلون لـ 23 وزارة ، حيث أكد السيد" نورالدين بوكروح "وزير التجارة أن الجزائر تسعى لأقلمة تشريعاتها مع تلك المعمول

بها عالميا مثل المصادقة على قوانين الملكية الصناعية وفتح قطاع الخدمات وملائمة نظامها الجمركي للنظام المعمول به عالميا وخلق مجالات إنتاج جديدة، بتكثيف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.([32])

الجولة السادسة: انعقدت في جانفي 2004 ومن أهم ابرز المواضيع التي ناقشتها تتمثل في:

طلبت منظمة التجارة العالمية مراجعة جميع النصوص القانونية غير المتطابقة مع شروط الانضمام إليها، وهذا ما دفع الرئيس" عبد العزيز بوتفليقة إلى استعمال حقه الدستوري بإصدار تعديلات دون استشارة النقابة العمالية والمنظمات الاقتصادية الجزائرية وعدم انتظار افتتاح دورة البرلمان الخريفية.

قاد" بوكروح "الوفد الجزائري في المفاوضات مع المنظمة مباشرة بعد مؤتمر" كانكن "الذي جمعت وزارة التجارة بالبلدان الأعضاء ، حيث عرض أهم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي أجرتها الحكومة الجزائرية التي أمر بها " الرئيس عبد العزيز بوتفليقة " والمتعلقة بتعديل خمسة قوانين خاصة بالتجارة الخارجية وهي المنافسة، العلامات التجارية حقوق المؤلف، الحقوق المجاورة، براءات الاختراع، وزيادة نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.([33])

الجولة السابعة: انعقدت في نوفمبر 2004 ومن أهم ابرز المواضيع التي ناقشتها تتمثل في:

طلب الوفد الأمريكي برفع الدعم على المواد الزراعية في الجزائر، لكن الجزائر رفضت هذا المقترح، لأن المزارع الأمريكي يتلقى الدعم، والمنافسة النزيهة تقتضي بأن تتمتع بالحقوق نفسها لتستفيد من الامتيازات نفسها .

تلقت الجزائر حتى نهاية هذه الجولة أكثر من 3000 سؤال مكتوب.

واختتمت المفاوضات الثنائية مع خمسة دول (البرازيل، الأورجواي كوبا، فنزويلا، سويسرا).

الجولة الثامنة: انعقدت في فيفري 2005 ومن أهم ابرز المواضيع التي ناقشتها تتمثل في:

تم في هذه الجولة استخلاف "ديكا ستيلو " بـ " غيلار موفاليس" من الأورجواي " لمناقشة المقترح الجزائري الجديد الذي قدمته في 15 جانفي 2005 ، والذي مفاده تحديد 11 قطاعا في مجال الخدمات و 161 قطاعا فرعيا للمنافسة من بينها الاتصالات السلكية والفندقية والمياه.

في هذه الجولة تم الرد على معظم الأسئلة التي طرحت خلال الجولة السابقة وحل عدد من القضايا رغم مرور سبع جولات من الحوار إلا أنها مازالت بعض المسائل العالقة من بينها سياسة الخوصصة ، والمقاييس الدولية الخاصة بالاستثمارات.([34])

الجولة التاسعة: انعقدت في جويلية 2008 ومن أهم ابرز المواضيع التي ناقشتها تتمثل في:

تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة الخاصة بالملكية الصناعية والثقافية والاتفاقات الخاصة بالعراقيل التقنية والتجارية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي.

وفي هذه الجولة جاوبت الجزائر على هذه الأسئلة قبل انقضاء شهر أفريل لسنة 2009، وأرسلتها إلى مقر المنظمة في نهاية شهر مارس من نفس السنة.

الجولة العاشرة: انعقدت في فيفري 2010 ومن أهم ابرز المواضيع التي ناقشتها تتمثل في:

في هذه الجولة صرح وزير التجارة الجزائري الهاشمي جعبوب أن الجزائر لم تقرر بعد الرد على 96 سؤالا واردة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية منها 15 سؤالا تتطلب دراسة معمقة نظرا لأثارها على الاقتصاد الوطني"، ووردت هذه الأسئلة على الجزائر بين العامين 2008 و2009، وأضاف الوزير "الأمر تقني ومعقد والقضية قضية سيادة، وتشمل الأسئلة خصوصا ضوابط للأسعار من بينها سعر الغاز وتوريد السيارات المستعملة والإجراءات الصحية والصحة النباتية والعراقيل التقنية أمام التجارة وضريبة الاستهلاك ودعم التصدير.

وأشار الوزير إلى أن بعض المطالب غير مقبولة نظرا لما لها من أثار سلبية على قطاعي الصناعة والفلاحة، وأعرب الوزير عن أسفه لأن كل عضو في المنظمة العالمية للتجارة يطالب الجزائر بتنازلات بناء على مصالحه

وليس بناء على مصالح المنظمة، وهذا ما يجعل المفاوضات معقدة أكثر، كما أبدى أسفه لغياب خارطة طريق جاهزة للتنفيذ بالنسبة للدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة ([35]).

الجولة الحادية عشر: انعقدت هذه الجولة يوم 05 أفريل 2013 بمقر منظمة التجارة العالمية بجنيف السويسرية حيث حملت حقيبة الوفد الجزائري بقيادة وزير التجارة مصطفى بن بادة الإجابة على بعض المسائل العالقة في الجولات السابقة ومن بينها:

محاولة مكافحة السوق الموازية والتي أصبحت تمثل حوالي 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق.

إلغاء القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي في القطاعات غير الإستراتيجية المنصوص عليها في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وخاصة البند المتعلق بقاعدة 49/51 والتي تعتبر قيود على حرية الاستثمار في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

قدم في هذه الجولة ولأول مرة إجابات دقيقة حول أسعار الغاز في القطاع الصناعي وذلك بتطبيق أسعار حرة على الغاز الموجه للتصدير.

توفير نفس المعاملة للقطاعين العمومي والخاص وعدم ممارسة قيود على القطاع الخاص الأجنبي.

الكف عن سياسة الدعم العامة التي تقتل المنافسة وتزيد من غموض الممارسات التجارية ، والدعم يكون للفئات الأكثر هشاشة .([36])

ورغم هذه الإجابات التي قدمها الوفد المفاوض إلا أن هناك الكثير من القضايا العالقة والغامضة التي مازالت لم تقدم لها الحكومة إجابات واضحة لأعضاء المنظمة مثل سياسة الخصخصة والأسعار ، الضرائب الداخلية ، القيود الكمية على الواردات والتقييم الجمركي ، وتدابير الصحة والصحة النباتية، المشتريات الحكومية، والعلامات التجارية.

والمتتبع لملف الانضمام نلاحظ أن أعضاء المنظمة العالمية للتجارة كل يقدم شروط وفق أهدافه ومصالحه خاصة الاتحاد الأوربي هو اكبر معرقل لدخول الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ، لأسباب إستراتيجية تتمثل في محاولة إطالة الاستحواذ على السوق الجزائرية حيث يمثل انضمامها تعميم الامتيازات إلى بقية الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة وفق قاعدة الدولة الأكثر امتياز.([37])

خامسا: الآثار المحتملة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الآثار الايجابية المحتملة من الانضمام إلى المنظمة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن من أهم الآثار الايجابية التي يمكن أن تترتب على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكن إدراجها في:

الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيسمح بإنشاء مشاريع ومؤسسات مصغّرة وفتح المجال أمام المستثمر الأجنبي خاصة دول الاتحاد الأوربي للاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن معظم اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة تتلاءم مع معظم القوانين والتشريعات الجزائرية.

تعتبر برامج التأهيل التي نفذتها السلطات الجزائرية جد محفزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل تحسين تنافسينها ورفع كفاءتها وذلك بتقديم مبلغ 386 مليار دج لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة نهاية 2014، وهذا ما يكسبها ميزة تنافسية خاصة في حالة الانضمام إلى المنظمة.([38])

الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يوفر ضمانات وولوج المنتج الجزائر إلى الأسواق العالمية إذا توفرت فيه شروط النوعية والمنافسة، مما يحث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإسراع في عملية التأهيل وتعديل مخططات إنتاجها، لتحسين قدراتها التنافسية وجلب أحدث التكنولوجيا واستبدال العلاقات التنافسية بعلاقات تبادلية تعاونية.

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعل المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتسم بالمنافسة الشرسة لحيازة أسواق جديدة وسريان مفعول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2005 ، وانضمامنا إلى منطقة التجارة العربية الكبرى سنة 2009 سيؤدي حتما إلى انفتاح أكبر لحدودنا الاقتصادية مما يفرض على المؤسسات الجزائرية تحسين قدراتها التنافسية بتحسين المحيط الاقتصادي كليا و تأهيل أنظمتها التسييرية ومواردها البشرية؛

الآثار السلبية المحتملة من الانضمام إلى المنظمة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن من أهم الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكن إدراجها في:

تزايد حدة المنافسة الأجنبية في السوق الجزائرية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق، وهو ما سيؤثر سلبا على بعض الصناعات الوطنية لعدم قدرتها على المنافسة، سواء كانت منافسة سعرية أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة وكفاءة استخدامها، وبفعل هذه المنافسة سوف تضطر بعض المؤسسات إلى غلق أبوابها وهو ما يؤدي إلى تزايد معدل البطالة خاصة على المدى القصير.

إن تطبيق اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة سوف يؤدي إلى دخول الشركات الدولية ومزاحمة المؤسسات الجزائرية، وهنا ما يعني تزايد أنشطة الدمج والاستحواذ وانتشار الكيانات الكبرى المسيطرة على حركة الاستثمارات والتجارة الداخلية ([39]).

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيفتح الأسواق الجزائرية أمام 154عضو وهذا ما يعني إغراق السوق المحلية بالسلع الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى كساد الصناعة الجزائرية بسبب جودة وانخفاض سعر المنتوج الأجنبي وهذا مؤثر على القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن القدرة التنافسية القائمة على التقدم التكنولوجي، تتفوق على المزايا النسبية القائمة على توفر رخص المواد الأولية والأيدي العاملة التي تتميز بها الجزائر، لهذا فإن الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيقلل من تنافسية مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة.

إن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الموجهة نحو أسواق الدول الصناعية ستواجه ظاهرة تصاعد التعريفة الجمركية مع ازدياد درجة التصنيع للمواد الأولية وهو الأمر الذي يحد من صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات القيمة المضافة الأعلى إلى الأسواق الخارجية.([40])

فتح أسواقنا أمام المنتجات الأوربية المتميزة بالجودة العالمية ستكون على حساب المنتجات المحلية التي بلا شك لن تصمد أمام منافسين أقوياء مما يدفع عددا كبيرا من مؤسساتنا الوطنية لغلق أبوابها وتسريح عمالها مما يؤثر سلبا على الأوضاع الاجتماعية ويرفع معدل البطالة .

من سلبيات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو انخفاض حجم الطلب عليها في السوق المحلية عموماً، لأن المشكلة ليست في الإنتاج وإنما في تسويق الإنتاج المنافس حتى في السوق المحلية، وهذا ما يخشى على منتجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منه كعامل في اختفائها تدريجياً من السوق نتيجة ضعف قدرتها على المنافسة في ظل نظام المنافسة السائد حالياً.([41])

إن في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيؤدي إلى دخول عدد كبير من المؤسسات الأجنبية وبالتالي ستجد الجزائر صعوبة كبيرة في الحصول على المعلومات لغياب نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير، تجعل هذا النوع من المؤسسات هشة وغير قادرة على المنافسة وكذا التغيرات البيئية ولاسيما في بدايتها الأولى فمن المؤكد أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، توجد في محيط معلوماتي ضعيف جدا ولا يساعد على تنميتها ونموها،لأنه في غياب بطاقية صحيحية ودقيقة للمعلومات الضرورية للمهتمين بهذا القطاع هو ما يتطلب تشخيصا دقيقا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها في تقديم الدعم والمشورة الفنية أو في تبني برامج مخصصة لغرض تقديم المعلومات عن هذا القطاع.

نستنتج من خلال هذا العرض انه إذا كانت هناك ايجابيات وسلبيات من الانضمام يبقى الجدل قائماً لدى الكثير من الاقتصاديين حول هذه الايجابيات التي تمثل مكاسب من جهة والسلبيات التي تمثل تداعيات يمكن حصولها مستقبلا في ضوء الوضع الاقتصادي الجزائري الحالي، وبدورنا لدى تفهم ذلك، يمكن القول انه من الممكن تفادي معظم السلبيات أو التداعيات المحتملة سواء من خلال المفاوضات والمناقشة حول السبل الداعمة للاقتصاد، ويرى الباحث أن الضرورة تقتضي أن يكون هناك استعداد جيد بحيث يمكن تأهيل الاقتصاد الجزائري للمنافسة الدولية وإضافة مزايا جديدة له قبل الانضمام كي لا تحصل نتائج غير مرغوبة أكثر سلبية مما هي عليه الآن.

سادسا، خاتمة البحث والاستنتاجات والتوصيات:

الخاتمة

نستخلص من هذه البحث أنه رغم الامتيازات التي يمكن أن يتيحها الانضمام في بعض المجالات خاصة على المدى الطويل، إلا أنه يجب على الحكومة الجزائرية أن تعكف على دراسة مختلف الآثار الإيجابية والسلبية بالتعاون مع الخبراء والمختصين في شؤون المنظمة العالمية للتجارة، بغية الحد من الآثار والانعكاسات السلبية المتوقعة خاصة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكيف سياستها التجارية ومقتضيات الانضمام من دون الإخلال بالبنية الاقتصادية الوطنية بإثراء الآثار الايجابية برفع مستويات الكفاءة والقدرة التنافسية لمختلف السلع المصدرة والخدمات ، وإعادة النظر في برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، ومحاولة تأهيل المحيط الإداري والجهاز المصرفي والجبائي والتشريعي والعنصر البشري وتدعيم البنية التحتية من جهة أخرى، ويمكن للجزائر باعتبارها دولة نامية التمتع بكافة المزايا التي تمنحها الاتفاقيات المختلفة للمنظمة العالمية للتجارة سواء من حيث الفترات الانتقالية قبل التقيد بتنفيذ الالتزامات أو المساعدات المالية والفنية التي تنص عليها هذه الاتفاقيات بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

النتائج

ومما سبق، تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات حول موضوع البحث، يمكن إدراجها في:

إن إستراتيجية الشراكة الأجنبية تبنى على الثقة المتبادلة وحسن النية بين الأطراف لذا يجب اختيار الشريك بعناية تامة، فيجب على المؤسسات الجزائرية جلب الشركاء الأجانب بعد دراسة مدى آثار هذه الإستراتيجية على نتائج المؤسسة فيما يتعلق بتوظيف العمال وجلب التكنولوجيا وتوفير الموارد المالية وتخفيض التكاليف.

المبالغة في التعقيدات الإدارية وفى شروط الحصول على التمويل اللازم تعتبر من أهم المعوقات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد تصيب الشباب الراغب في إقامة مشروع إنتاجي بحالة من الإحباط وعدم اليقين الأمر الذي يتطلب تبسيط الإجراءات (الشباك الواحد)، وإيجاد وتفعيل المؤسسات المصرفية مثل الصناديق والبنوك التي تتخصص في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتخفيف من شروط الإقراض وتغليب عنصر الكفاءة ومؤهلات باعث المشروع وروح المخاطرة لديه على الضمانات التقليدية.

التأكيد على دور وأهمية التأهيل والتدريب المهني كعنصر أساسي من عناصر نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستمرارها في تأدية وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، مما يستوجب تصميم وتنفيذ برامج تدريبية خاصة بدعم روح المبادرة لدى الشباب وتزويدهم بالكفاءات والمهارات التنظيمية والإدارية والمصرفية وتشجيع أصحاب العمل الناجحين في إنشاء وتطوير مشروعاتهم وتنفيذ أفكارهم الجديدة.

عملت سياسة الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ مطلع الثمانينيات إلى التسعينيات على الاهتمام بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وترقيتها من خلال إدماجها في مسار التنمية، كحل بديل للمؤسسات الصناعية الضخمة العاجزة، وسياسة التنمية الغير المتوازنة، ولكن لم يكن لها الأثر الإيجابي على أدائها، بل بقيت المحروقات هي المصدر الوحيد للعملة الصعبة.

الآثار والانعكاسات المرتقبة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تكون ايجابية على المدى الطويل، إذا تم استغلال الفرص المتاحة بشكل جيد، وجعل المؤسسات

تتحصل على المواصفات العالمية، وتخصيص مبالغ أكثر لحماية النسيج الصناعي من خلال تحسين طرق التسيير، والاستفادة من التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، عن طريق الاحتكاك بالشركات الأجنبية، والتركيز على العنصر البشري بصفته رأس المال الجوهري بالنسبة للمؤسسات في ظل الأوضاع الراهنة التي تنشط فيه هذه المؤسسات لأنه يمثل جوهر الإصلاح ومن دونه ستبقى الأمور تراوح مكانها.

قرار انضمام الجزائر إلى المنظمة يدخل ضمن إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تسمح بمعالجة الإختلالات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذا تم تأهيلها وفقا لمقتضيات الانضمام.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمة في اقتصاد الدول ذات المستويات العالية من التعليم ومعدلات منخفضة من للتضخم والإنفاق المالي المتوسط ، وتكون اقل اهمية في الدول ذات الاقتصاد المفتوح والسياسات المشوهة واتساع البطالة.

التوصيات

من خلال ما جاء في هذه البحث وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه في هذه البحث على النحو التالي:

إعادة تخصيص عوامل الإنتاج وتوجيهها إلى القطاعات التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية والأكثر مردودية، وبذلك ستساهم في رفع إنتاجية وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، والمفاضلة بين الأنشطة التي يجب الاهتمام بها والأنشطة التي يجب التخلي عنها؛

تحسين وتأهيل الطاقم المؤطر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، من خلال تنظيم دورات تدريبية وتكوينية وإعادة الرسكلة، لأنه أي برنامج للتأهيل محكوم عليه بالفشل، إن لم يصاحبه برنامج حقيقي لتنمية الموارد البشرية، فالارتباط وثيق بين رفع مستوى الأفراد ومردودية المؤسسة؛

ضرورة الإسراع فى وضع تشريعات خاصة بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو تطوير التشريعات القائمة وتبسيط الإجراءات المتعلقة بهذا القطاع مثل قانون الاستثمار والضرائب والإجراءات الإدارية والمصرفية المختلفة، والتعريفات الجمركية على المعدات ومستلزمات الإنتاج، والإعفاءات والحوافز المشجعة لمزاولة النشاط الاقتصادي، بحيث تكون هذه التشريعات متناسقة وواضحة فى اتجاه تشجيع المبادرين على إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل منظم؛

ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام والعناية بعملية تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال آليات وهيئات حكومية تقوم بتنظيم معارض تشجع على تقديم وتسويق منتجات أصحاب العمل الصغار من الشباب، مع إعطاءهم ميزة تفضيلية وتسهيلات أخرى للمشاركة فى معارض إقليمية ودولية بحثا عن فتح أسواق جديدة؛

محاولة إيجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسئولة عن تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المنظمة للمنظمة العالمية للتجارة، بهدف توحيد تعريف مفهوم هذه المشروعات وتوصيفها وضرورة تطوير وتحديث أساليب العمل لتحقيق أفضل مردود اقتصادي، وتبادل الخبرات بين الأعضاء في مجالات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها؛

محاولة إدخال فكرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مناهج التعليم، وإضافة مقررات علمية تهدف إلى تخريج مبادرين ومستثمرين في القطاع الخاص توازيا من موظفين للعمل بالقطاع العام؛

تحديد خارطة جغرافية تبين المناطق وأهم المشروعات أو المجالات التي يمكن الاهتمام بها في كل منطقة وتكون لها ميزة نسبية أو ارتباط بالبيئة والموارد المتاحة في كل منطقة ، وتراعى فيها إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتناسب مع هذه المنطقة؛

ينبغي صياغة مسودة التقرير بالشكل الذي يمكّن القارئ من استيعاب المعلومات في أقصر وقت بحيث لا تضيع الأفكار الرئيسية وسط التفضيلات غير الضرورية وحتى تكون صياغة التقرير أكثر منطقية وواقعية.

التركيز الجغرافي للوحدات الصناعية للعناقيد يساعد على تخفيض تكلفة النقل والمواصلات وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج ككل، مما يخفض من سعر المنتج وبالتالي تدعيم قدرته التنافسية في الأسواق الخارجية.

كل هذه المقترحات من شانها أن تعمل على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التعميم والانتشار السريع الذي ينعكس وبشكل ايجابي ومباشر على تقليص حجم قيمة الإنتاج الإجمالي وبالتالي المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي للبلد.

الهوامش

(1) Laura J. Spence & Mollie Painter-Morland, **Ethics in Small and Medium Sized Enterprises**, New York, 2010.P 59.

(2) القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 **يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، الجريدة الرسمية بتاريخ 15 ديسمبر 2001، العدد 77.ص4.

(3) جمال بلخياط ، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، الملتقى الدولي حول متطلبات 18 أفريل - 2006 تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف ، ص4.

(4) صالح صالحي،**أساليب و تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**،ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي:الإشكاليات وأفاق التنمية، القاهرة، 2004 ، ص – ص 190-191 .

(5) عمّوري براهيتي مدير عام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **واقع وآفاق تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مداخلة في الملتقى العربي السادس حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة، المنعقد يومي 24-26 أفريل 2011، تونس ص 5.

(6) الطائي، محمد، **اقتصاديات المعلومات القوة النائمة في تحقيق التفوق التنافسي للمؤسسات**، الطبعة الاولى، عمان، دار الميسرة، 2006. ص 12.

(7) أبو بكر مصطفى محمود ، **الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2007.، ص5.

(8) Andreas Bergh and Rolf Höijer, **Institutional Competition**, George Mason University, USA, 2008, p 34

(9) احمد الخضيري محسن، **صناعة المزايا التنافسية: منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج من آفاق التنمية المستدامة بالتطبيق على الواقع الاقتصادي المعاصر**، القاهرة ، مجموعة النيل العربية، 2004 . ص 20 .

(10) نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، مركز الإسكندرية للكتاب، دون. طبعة، مصر،1998 ص 79 .

(11) Johann Peter Murmann**, Knowledge and Competitive Advantage, Australian Graduate School of Management**, Cambridge university press, 2003. P 134.

(12) سامي عفيفي حاتم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مطبوعات الإسراء، دون طبعة، القاهرة ،. مصر،2000 ص 284.

(13) أبو قحف عبد السلام، **التنافسية و تغيير قواعد اللعبة** ، مكتبة و مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 2008، ص 9 .

(14) معالي فهمي حيدر، **نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية** ، الدار الجامعية للنشر، القاهرة،2002 ، ص 116 .

(15) محسن أحمد الخضيري،**صناعة المزايا التنافسية منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج إلى آفاق التنمية المستدامة بالتطبيق على الواقع الاقتصادي المعاصر**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص 33.

(16) ناصر دادي عدون و متناوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة أسباب الانضمام والنتائج المرتقبة ومعالجتها**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 57.

(17) عاطف السيد، **الجات والعالم الثالث دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة** ، مطبعة رمضان وأولاده، الإسكندرية ، 1999، ص 30.

(18) (PATRICK F. J. MACRORY, ARTHUR E. APPLETON, MICHAEL G. PLUMMER, T**he World Trade Organization: Legal, Economic and Political Analysis**, Printed in the United States of America, VOLUME I,2005, p 129.

(19) المرسي السيد حجازي، **منظمة التجارة العالمية عرض تاريخي وتحليلي**، الدار الجامعية، بيروت،2001 ، ص 28.

(20) د/ جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث ، العدد 11، سنة 2012 ، ص 2.

(21) عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العلمي الجديد وآفاقه بعد أحداث 11 سبتمبر**، دار النشر لمجموعة النيل العربية،الطبعة الأولى، سنة 2003 ، ص 106.

(22) (ASIF H. QURESHI, **INTERPRETING WTO AGREEMENTS PROBLEMS AND PERSPECTIVES**, Cambridge university press, New York, 2006,p 167.

(23) زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية** , الإسكندرية للطباعة والنشر، سنة 1998 ص 226.

24)Richard E. Mshomba ,**Africa and the World Trade Organization, Africa and the World Trade Organization**, New York, 2009, p11.

25(Mehdi Abbas . LABORATOIRE D'ECONOMIE DE LA PRODUCTION ET DE L'INTEGRATION INTERNATIONALE UMR 5252 CNRS – UPMF- NOTE DE TRAVAIL N° 9/2009. **MONDIALISATION ET DEVELOPPEMENT QUE NOUS ENSEIGNE L'ENLISEMENT DES NEGOCIATIONS COMMERCIALES DE L'OMC** ? DECEMBRE 2009. P 8.

(26) وزارة التجارة، **تقرير خاص حول انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، سنة 2001 .

(27) سليم سعداوي، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية معوقات الانضمام وآفاقه** ، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، سنة 2008 ، ص ، ص 79.

(28) سليم سعداوي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 53.

29 نور الدين بوكروح، **النظام التجاري متعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية لتجارة**، مجلة الفكر البرلماني ، سنة 2003، ص 140 .

(30) نقلا من موقع منظمة التجارة العالمية بتاريخ 2012/12/12 على الرابط **http://www.wto.org/english/thewto_e/acc_e/a1_algerie_e.htm**.

(31) نور الدين بوكروح، **النظام التجاري متعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية لتجارة**، مجلة الفكر البرلماني، مرجع سبق ذكره، ص 145.

(32) سليم سعداوي، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

(33) الطاهر توايتية ،انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والآثار المتوقعة على تجارتها الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، غير منشورة ، سنة 2010، ، ص 177.

(34) تصريح وزير التجارة " نور الدين بوكروح " لجريدة الخبر،العدد 4299 ، بتاريخ 2005/01/23 ، ص 04.

(35) تصريح وزير التجارة " الهاشمي جعبوب " مقتبس من موقع الإذاعة الجزائرية يوم 2010/02/22 على الرابط **http://www.entv.dz/tvar/index.php**

(36) كلمة وزير التجارة الجزائري السيد مصطفى بن بادة للإذاعة الجزائرية يوم 2013/04/07 على الرابط **http://www.entv.dz/tvar/index.php**

(37) نقلا من موقع موقع منظمة التجارة العالمية تاريخ الأطلاع 2013/04/15، على الرابط **http://www.wto.org/english/thewto_e/acc_e/a1_algerie_e.htm**

(1) Ronald A. Reis**, The World Trade Organization,** University of Michigan –Flint,2009, p116.

(38) عادل المهدي، **عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية**، الطبعة الثانية ، الدار المصرية اللبنانية، 2004، ص 308.

(39) عماري جمعي، **إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم التسيير،قسم تسيير المؤسسات جامعة الحاج لخضر باتنة، غير منشورة، الجزائر،2011، ص 45.

40 فلاح خلف، **دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة**، جامعة عمر المختار، ليبيا، 2006، ص 4.

(41) احمد فوزي ملوخية، **أسس دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة**، مؤسسة حورس الدولية، طبعة أولى، الإسكندرية ، 2008 ، ص 178.